



مجلس العربية العربية

مجلس الاعيان

الجلسة العاشرة

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الثانية لجلسة الامة الثاني عشر
المتعددة في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الواقع في
١٦/شعبان/١٤١٥ هجرية الموافق ١٧/١/١٩٩٥ ميلادية .

(المجلد ٣٢)

(العدد ١٠)

الصلحة

- جدول الأعمال -

١

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٥

٢- تلاوة الاجازات والاضمارات .

أ- طلب معطرة مقدم من معالي العين السيد احمد الطراونة .

ب- طلب معطرة مقدم من معالي العين الدكتور نبيل ناصر .

ج- طلب معطرة مقدم من معالي العين السيد كامل ابو جابر .

د- طلب معطرة مقدم من معالي العين السيد كامل الشريف .

الصفحة

- د- طلب معطرة مقدم من معالي أمين الدكتور جواد النائي .
 و- طلب معطرة مقدم من معالي أمين السيد علي شرف .
 ز- طلب معطرة مقدم من معاداة أمين الدكتور اشرف الكروي .
 ح- طلب معطرة مقدم من معاداة أمين السيد سامي متقال القازو .

٣- تلاوة الكتب الواردة

- أ- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٩٤) تاريخ ١٩٩٥/١/٨ والمضمن :
 مشروع القانون للدبل للامارة العامة لسنة ١٩٩٤ مع اصرار مجلس النواب على قراره السابق واجراء بعض التعديلات عليه .
 (أحل إلى اللجنة القانونية)
 ب- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٩٥) تاريخ ١٩٩٥/١/٨ والمضمن :
 موافقة مجلس النواب على :
 مشروع القانون للدبل لقانون مهده الادارة العامة لسنة ١٩٩٤ كما ورد من الحكومة .
 (أحل إلى اللجنة القانونية)
 ج- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٩٦) تاريخ ١٩٩٥/١/٨ والمضمن :
 موافقة مجلس النواب على :
 مشروع القانون للدبل لقانون الكتائب العدل لسنة ١٩٩٤ مع اجراء بعض التعديلات عليه .
 (أحل إلى اللجنة القانونية)
 د- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٥١) تاريخ ١٩٩٥/١/١٤ والمضمن :
 موافقة مجلس النواب على :
 مشروع القانون للدبل لقانون لقطاع العسكري لسنة ١٩٩٤ .
 (أحل إلى اللجنة القانونية)

الصفحة

- و- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٧١) تاريخ ١٩٩٥/١/١٦ والمضمن :
 موافقة مجلس النواب على :
 مشروع القانون للدبل لقانون رسوم تسجيل الأراضي لسنة ١٩٩٤ كما ورد من الحكومة .
 (أحل إلى اللجنة المالية)
 ز- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٧٢) تاريخ ١٩٩٥/١/١٦ والمضمن :
 موافقة مجلس النواب على :
 مشروع القانون للدبل لقانون تقسيم الأموال غير الموقوفة لسنة ١٩٩٤ مع اجراء التمدل عليه .
 (أحل إلى اللجنة القانونية)
 ٤- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

١٥١
١٤
١٩٩٥

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٥/١/١٧ ميلادي ، عقد مجلس الأمن جلسته العاشرة من الدورة العادية الثانية برئاسة دولة الأستاذ أحمد الكروزي وحضور معطوفة أمين عام مجلس الأمن السيد حكيم خير .

وتغيب بأجازة من الأعضاء السادة :

١- معاذة السيد محمد عودة القرعان (مجاز مسبقاً) .

وتغيب بمعلنة من الأعضاء السادة :

١- معالي السيد أحمد الطراونة .

٢- معالي الدكتور جمال ناصر .

٣- معالي الدكتور كامل أبو جابر .

٤- معالي السيد كامل الشريف .

٥- معالي الدكتور جواد العناني .

٦- معالي السيدة ليلى شرف .

٧- معاذة الدكتور شرف الكروزي .

٨- معاذة السيدة سامي مطلق الفايز .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

وحضر من الحكومة

١- سعادة الشريف زينة بن شاكو : رئيس الوزراء وزير الدفاع .

٢- معالي السيد عبدالووف الزوايدة : نائب رئيس الوزراء ووزير البحرية والتعليم .

٣- معالي الدكتور خالد الكركي : نائب رئيس الوزراء ووزير الأعلام .

٤- معالي السيد ابراهيم عز الدين : وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٥- معالي السيد ياسل جردانة : وزير للخالية .

٦- معالي السيد جمال الصراورة : وزير البريد والاتصالات .

٧- معالي السيد جمال الحرفيا : وزير الدولة .

٨- معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية .

٩- معالي الدكتور راتب السعود : وزير التعليم العالي .

١٠- معالي السيد هشام الفل : وزير العدل .

١١- معالي الدكتور عبد المجيد العوام : وزير الدولة لشؤون البرلانية .

١٢- معالي الدكتور نادر أبو الشعر : وزير العدل .

١٣- معالي السيد نادر الظهيريات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

١٤- معالي الدكتور محي الدين لوق : وزير التنمية الأديرة .

١٥- معالي السيد مسيح دروزة : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

١٦- معالي السيد عبدالاله الخطيب : وزير السياحة والآثار .

١٧- معالي السيدة سلوى المصري : وزير التنمية الاجتماعية .

دولة رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم
لصابا تقوتني واغن بده الجلسة ،
جدول الأعمال
السيد الأمين العام :

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكرمي على محضر الجلسة السابقة واعفاء

الأمين العام من التلاوة ؟

الجميع : موافقون



السيد الأمين العام :

٢- الإجازات والاضرابات

١- طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور جمال ناصر المجرم .

٢- طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور كامل أبو جابر المجرم .

٣- طلب معذرة مقدم من معالي السيد كامل الشريف .

٤- طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور جواد العناني المجرم .

٥- طلب معذرة مقدم من معالي السيدة ليلى شرف المجرمة .

٦- طلب معذرة مقدم من معاذة السيد سامي مطلق الفايز المجرم .

٧- طلب معذرة مقدم من معاذة الدكتور شرف الكروزي المجرم .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على معذرة اصحاب المعالي والسعادة
الاعضاء ؟ .
الجميع : موافقون .

قوله رئيس المجلس : الحقيقة برسي في
بداية هذه الجلسة حيث يلتقي مجلس الاعيان
بسيادة الشرف زيد بن شاکر وحكومته أن
أرحب بسيادته وبغرفة الوزراء .

كلنا إيمان بأن التعاون بين مجلس الأمة
ومجلس الاعيان والسلطة التنفيذية وحكومة
سيادة الشرف أن يكون على أعلى مستوى من
المسؤولية وحمل الأمانة .

متحملاً لسيادته ولحكومته كل التوفيق
والنجاح في خدمة الأردن الغالي في ظل
صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم ، ويتابع
الجلس جدول الأعمال . اهلاً وسهلاً .

السيد الامين العام :

٣- الكتب الواردة :

١- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم
(٩٤) تاريخ ١٨/١٠/١٩٩٥ والمتمضمّن:
مشروع القانون المعدل لقانون الإدارة العامة
لسنة ١٩٩٤ مع اضرار مجلس النواب على
قراره السابق وإجراء بعض التعديلات عليه .
بسم الله الرحمن الرحيم

مملكة الأردنّ الهاشمية
مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٧ / ٩٤
التاريخ : ٨ / ١ / ١٩٩٥ م
الموافق :

دولة رئيس مجلس الأعيان الألفهم

إشارة لكتابكم رقم (٣٤٩٥) تاريخ
١٩٩٤/١٢/١٣ ، قرر مجلس النواب الثاني
عشر في جلسته السادسة عشرة من الدورة
العادية الثانية المنعقدة صباح يوم الأربعاء الموافق
١٩٩٥/١/٤ الإصرار على قرار مجلس النواب
بشأن مشروع القانون المعدل لقانون الإدارة
العامة لسنة ١٩٩٤ للماد من مجلسكم الكريم
مع إجراء بعض التعديلات .

أُبعث لدولتكم نسختين من مشروع
قانون المذكور للتكرم بعرضه على مجلسكم
كريم لإجراء المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

سعد هایل السرور / رئیس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
كريم على إحالته الى اللجنة القانونية ؟ شكراً
لكم . بفضل معالي الامتياز جودت السيول .

السيد جودت السبول : شكراً
بدي الرئيس ، طلباً لنا مع المجلس الموقر
برأيه باحاثه على اللجنة القانونية لكي تأتي
في مقام الرئاسة الجلية أن تعمل على دعوة
سيرة وإعاضل السيدات القانونيات في مجلس
أواب الموقر لتشارك معاً في إعادة دراسة هذا
مشروع . وأنا واثق من أننا سنخرج في تصور
تشارك بسعد المجلسين معاً وسنقضي الغاية
سعيدة من هذا المشروع . وشكراً سيدي
الرئيس .

على دولتكم اذا تكرتم توجيه بهذا الشأن
للاهتمام ببقية اعضاء اللجنة لعل ذلك يتحقق
لان فيه راحة للمجلسين وتحقيقاً للغايات
المستهدفة وهي غاية مشروعة ونبيلة ونسلم
معاً بوجاهتها وشكراً سيدي الرئيس .

المسئولون عن جودة السبل :



شكراً سيدي الرئيس ، اعتقد أن توجهكم
سيدي بدعوة رئيس اللجنة والطلب منه أن
يحضر معه من يشاء من لجنته هو الأسلوب
الأكثر إنتاجية فلذا رأى من المناسب أن يحضر
معه ثلاثة أو أربعة أو خمسة فهنا أمر يعود له
والى لجنته وشكراً .

دولة رئيس المجلس : إن شاء الله
 سيتحقق هذا الهدف بالطريقة المقترحة .
 « هذا هو نص مشروع القانون المعدل لقانون
 الإدارة العامة لسنة ١٩٩٤ » (المعاد من
 مجلس الاعيان) كما أقره مجلس النواب
 وكما أحاله المجلس الى لجنة القانونية .

شكراً ، ابتداءً وأنا استذكر ما دار بيننا من حديث في هذا الشأن فاني ما زلت على اعتقادي بأن مشاركة اللجنة برمتها في الاجتماع سيكون أكثر جدوى وأكثر استجابة وأن مشاركة معالي رئيس اللجنة وحده مع كل الاحترام والتقدير لمآله لن يكون بمستوى مشاركة اللجنة برمتها . لأن ذلك سيبرئنا وسيبرئ النقاش المشترك للموضوع ومنه فأتى

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٤
قانون تعديل لتأطير الإدارة العامة
(للعائد من مجلس الاعيان)
كما أقره مجلس النواب

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون تعديل لتأطير الإدارة العامة لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع قانون الإدارة العامة رقم (١٠) لسنة ١٩٦٥ للنشر فيه فيما يلي بالقانون الأساسي وما عداً عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٥) من القانون الأساسي ويستأنش عنه بالنص التالي :

المادة -

١- مجلس الوزراء ان يوافق في مجلس وزاري متخصص أو رئيس الوزراء أو نائبه أو أي وزيراً من صلاحياته الإدارية المنصوص عليها في القوانين على ان تعقد تلك الصلاحيات حصراً ، ويستثنى من ذلك تفويض الصلاحيات المناطة بمجلس الوزراء بتفويض أحكام قانون ايجار وبيع الاموال غير المنقولة من الاجانب وقانون تشجيع الاستثمار فيما يتعلق بغير الاراضين .

ب- رئيس الوزراء أن يوافق نائبه أو أي وزيراً أو في صلاحياته المنصوص عليها في القوانين والأطراف المعمول بها .

ج- يقرر نائب رئيس الوزراء صلاحيات رئيس الوزراء المنصوص عليها في القوانين والأطراف المعمول بها في حالة غيابه عن المملكة ، وإذا كان لرئيس الوزراء أكثر من نائب واحد فيقرر صلاحياته تلك النائب الذي يسميه لهذه الغاية .

انين على مجلس الامة
حكم غير

رئيس مجلس النواب
م. سعد هادي السورور

الأسباب الموجبة لعدم الأخذ بقرار مجلس الاعيان المؤرخ
بإصدار مشروع القانون المعدل لتأطير الإدارة العامة لسنة ١٩٩٤

ان المجلس وقد اطلع على الأسباب الموجبة للرد كما وردت من مجلس الاعيان المؤرخ وعلى قرار المخالفة الواردة عليها وبعض المذكرات ذات العلاقة وبعد إعادة النظر والتدقيق في الأحكام الدستورية ذات العلاقة فقد تبين لها :-

١ - أن الصلاحيات التي يملك مجلس الوزراء إصدار أنظمة لتنظيمها بموجب أحكام الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من الدستور تقتصر على كل شأن أو صلاحية لم يحد بها بموجب أي قانون أو تشريع في أي شخص أو هيئة أخرى .

٢ - أن مشروع القانون المعدل يقع على الصلاحيات التي تضمنتها قوانين وتشريعات اختصاصت السلطة التشريعية بها وإخراجها بذلك ما يقع ضمن اختصاص مجلس الوزراء التي ورد النص العام عليها في المادة ١/٤٥ من الدستور .

٣ - ان من مآكل إعطاء الصلاحيات يملك وحده ودون غيره إمارة تفويضها الغير من أعطيت له وعلى ان يتم ذلك بالرسالة ذاتها التي أعطيت فيها الصلاحية إبداء ولا يملك الغير للتفويض تفويض هذه الصلاحيات لأي كان ومنها كانت وسيلة ذلك .

٤ - ان لا تعارض بين أن يصدر مجلس الوزراء أنظمة لتنظيم الصلاحيات التي لم يحد بها لغرضه بموجب تشريع وبين أن يحدد للمشروع فيما يخص به نفسه من شؤون الصلاحيات والجهات والأشخاص التي يرى توليها من قبلهم وله أن يحد أو يمنع تفويض هذه الصلاحيات من قبلهم للغير ويشرع من الرتبة ذاتها .

والنتيجة ولما كان للمشروع المعدل محل البحث يتعلق بالصلاحيات التي تخرج أصلاً من دائرة اختصاص مجلس الوزراء وعلى قانون أصوله للشرح براهنه ويعمل بقوانين يمكن تعديل ما ورد فيها بقانون لاحق من الرتبة إبداء ، فإن المجلس يرى ان يوافق على أحكام الدستور والتي تنطبقاً لها وتسلحاً معها ، ويوصي المجلس الاعيان المؤرخ بالشاكيه على إقرار للمشروع من حيث المبدأ مع مراعاة التعديلات أجراها مجلس النواب على مواد مشروع القانون بما اقتضته الاجازات القانونية .

السيد الامين العام :

ب - كتاب محالي رئيس مجلس النواب رقم (٩٥) تاريخ ١٩٩٥/١/٨ والتفصيل مرفقة مجلس النواب على :

مشروع القانون المعدل لتأطير الإدارة العامة لسنة ١٩٩٤ كما ورد من الحكومة .

مجلس الاعيان
١٩٩٥/١/٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الملكمة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م / ٢٧ / ٩٥

التاريخ : ١ / ٨ / ١٩٩٥ م

الموافق :

دولة رئيس مجلس الأعيان الأقدم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته السادسة عشرة من الدورة العادية الثانية المنعقدة صباح يوم الأربعاء الموافق ١٩٩٥/١/٤ الموافقة على مشروع قانون معدل لقانون معهد الإدارة العامة لسنة ١٩٩٤ ، كما ورد من الحكومة .

أثبت لديكمكم أربعين نسخة من مشروع القانون المذكور للتكرم بعرضه على مجلسكم الكريم ، لإجراء التصديق .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

م . سعد هائل السرو

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على إحالة هذا المشروع إلى اللجنة القانونية ؟ شكرًا لكم

هذا هو نص مشروع القانون رقم () لسنة ١٩٩٤ قانون معدل لقانون معهد الإدارة العامة كما أقره مجلس النواب وكما أسماه المجلس إلى لجنته القانونية

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٤

قانون معدل لقانون معهد الإدارة العامة

كما أقره مجلس النواب

المادة ١ - يبنى هذا القانون (قانون معدل لقانون معهد الإدارة العامة لسنة ١٩٩٤) وقراً مع القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٨٥ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأساسي كقانون واحد ويحل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يبنى نص الفقرة (أ) من المادة (٨) من القانون الأساسي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

أ- يؤلف مجلس إدارة للمعهد على النحو التالي :-

وزير التنمية الإدارية رئيساً

رئيس ديوان الخدمة المدنية نائباً للرئيس

أمين عام وزارة الزراعة والصناعات

أمين عام وزارة التخطيط

مدير عام دائرة المراقبة

ممثل عن الجامعة الأردنية أعضاء

ممثل عن جامعة اليرموك

ممثل عن إتحاد الأرباب التجاري

ممثل عن غرفة صناعة عمان

مدير عام المعهد

ممثل عن الاتحاد العام لقطاعات العمال

م . سعد هائل السرو

رئيس مجلس النواب

أمين عام مجلس الأمة

محضر
الجلسة
العاشرة

السيد الأمين العام :

ج- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٩٦) تاريخ ١٩٩٥/١٨ والمتضمن موافقة مجلس النواب على :

مشروع القانون للمعدل لقانون الكتائب المعدل لسنة ١٩٩٤ مع إجراء بعض التعديلات عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

الملكمة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٧ / ٩٦

التاريخ : ١٩٩٥ / ١ / ٨ م

دولة رئيس مجلس الأعيان الأعيان

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته السادسة عشرة من الدورة العادية الثانية للمملكة صباح يوم الأربعاء الموافق ١٩٩٥/١/٤ الموافقة على مشروع قانون معدل لقانون الكتائب المعدل لسنة ١٩٩٤ ، كما ورد من الحكومة معدلاً .

أثبت لديركم أربعين نسخة من مشروع القانون المذكور للذكر بمرحله على مجلسكم الكريم لإجراء المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحرام

م. محمد هاني السورور

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : حل يوافق المجلس الكريم على احواله الى اللجنة القانونية ؟ شكراً لكم .

هـ ملحق نص مشروع القانون رقم () لسنة ١٩٩٤ قانون معدل لقانون الكتائب المعدل كما أقره مجلس النواب وكما أسماه المجلس الى عنه القانونية .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٤

لقانون معدل لقانون الكتائب المعدل

كما أقره مجلس النواب

للادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الكتائب المعدل لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويحمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

للادة ٢ - تعديل للادة (٣) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (٤) بالنص التالي فيها :-

٤- يجوز لوزير العدل أن يخصص لأي من القضاء السابقين أو الخاضعين للاستئناف للقيام بكل الأعمال الموكلة للكتائب المعدل أو بعضها .

ب- تعدد إجراءات الترخيص وشروط والكتالة المطلوبة من الرخص له وتصلقات مكان العمل وشروطه والمبالغ المستحقة للترخيص له وتبنيها من الرسوم والأجور عن الخدمات المنظمة من قبله ، وكذلك الإجراءات القضائية بحق المخالف من الرخص لهم بما في ذلك سحب الترخيص منه وسائر الأمور التنظيمية المتعلقة بعمله وساعات الدوام بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

للادة ٣ - تعديل للادة (٩) من القانون الأصلي :-

أولاً :- وبالغاء عبارة (يحكم ببراءة لا تزيد على عشرة دائائر) الواردة في مطلعها والاستعاضة عنها بعبارة (يحكم ببراءة لا تقل عن عشرة دائائر ولا تزيد على مائة دينار) .

ثانياً :- إضافة عبارة (للمعين أو الرخص له) بعد عبارة (على الكتائب المعدل) الواردة في مطلع للادة (٩) ليصبح المصطلح للادة (٩) بعد التعديل بالنص التالي :-

(يحكم ببراءة لا تقل عن عشرة دائائر ولا تزيد على مائة دينار على الكتائب المعدل للمعين أو الرخص له) .

للادة ٤ - يلغى نص للادة (٣٣) من القانون الأصلي ويجوزل الرسوم للتحق به ويستعاض عنه بالنص التالي :-

للادة (٣٣) : يخبر جدول الرسوم والأجارات المتعلقة به جراً لا يجهز من هذا القانون ويستعفى الكتائب المعدل الرسوم المالية فيه وتعتبر لروافداً للجريدة .

محضر
الجلسة
العاشرة

المادة ٥ - تعديل المادة (٣٨) من القانون الأساسي بالغاء البقرة التالية :-
(وزير المالية) الواردة فيها والاستامعة عنها بكتلة (والوزراء)

حكيم خير
أمين عام مجلس الأمة
م. سعد هائل السورور
رئيس مجلس النواب

رسوم الكاتب العدل والإجراءات المتعلقة به

المادة ١ -

١- يستوفى رسم مقطوع مقداره دينار عن أي معاملة تقدم للكاتب العدل بالإضافة إلى أية رسوم تستحق من تلك المعاملة بموجب هذا القانون .

ب- يستوفى رسم مقطوع مقداره خمسة دنانير عند انتقال كاتب العدل. خارج موقعه الرسمي عن كل معاملة مع تأييد رسالة الانتقال ذمياً وإلزامياً .

المادة ٢ -

يستوفى كتاب العدل رسماً مقطوعاً مقداره ثلاثة دنانير عن القيام بأعمال التبليغ لأي أروق أو إعلانات قضائية أو رسمية من غير للمعاملات للمنظمة أو الموقفة من قبله .

المادة ٣ -

يحق أسلوب وأجور الفرجة إذا تمت معرفة الكاتب العدل ، وإلزام أية نتائج للمعاملات معدة من وزارة العدل بتعليقات تصدر عن وزير العدل .

المادة ٤ -

يجوز بموجب تعليمات تصدر عن وزير المالية والعدل أن تستند الرسوم المستحقة بموجب هذا القانون بأي وسيلة أخرى غير دفعها مباشرة لخزينة وزارة العدل أو الحاكم .

المادة ٥ -

يستوفى عن أي من المعاملات التالية الرسوم المبينة إزاء كل معاملة :-

الجدول

نوع المعاملة	الرسوم	
	دينار	فلس
عن كل توقيع ، إذا كانت قيمة الوثيقة للمينة لا تزيد عن عشرة دنانير .	١٠٠	
عن كل توقيع إذا تجاوزت قيمة الوثيقة عشرة دنانير ولم تتجاوز الخمسين دينار ، وإذا زادت قيمة الوثيقة على الخمسين ديناراً فمؤخذ عن كل توقيع عشرة فلس عن كل عشرة دنانير أو جزء منها .	٢٠٠	
عن كل توقيع على الوثيقة العامة أو الخاصة أو الكفالة أو التحكيم أو الإبراء العام غير للمينة قيمته وإذا تضمنت الوثيقة شرط عدم قابليتها للنقل ، فيستوفى رسم اضافي مقداره عشرة دنانير .	٥٠٠	٢
عن ورقة الاستسلام أو الاستلام المتعلقة بأسباب عدم قبول الشكليات التجارية أو عدم تأديتها :-		
إذا كان المبلغ الذي تحوي عليه الورقة لا يزيد على عشرة دنانير .	٥٠٠	
إذا كان المبلغ الذي تحوي عليه الورقة لا يزيد على الخمسين ديناراً .	٦٠٠	
إذا كان المبلغ الذي تحوي عليه الورقة لا يزيد على المائة دينار .	٨٠٠	
إذا كان المبلغ الذي تحوي عليه الورقة لا يزيد على الخمسة دنانير .	١	
إذا كان المبلغ الذي تحوي عليه الورقة لا يزيد على ألف دينار .	٢٠٠	١
إذا زاد على ألف دينار فمؤخذ عن كل تسعة ثلاثة دنانير منها كان المبلغ .		

١٥
١٧
١٢
١٩٩٩
م

الرقم	نوع المصاحفة
فلس	ديار

١ عن كل نسخة من أوراق التبليغ لعدم القيام بالتعهدات وأوراق الأخطار المتعلقة بها .

١ عن كل صورة عن الأوراق المحفوظة أو المسجلة وسائر الأوراق التي يطلب إخراجها والتصديق عليها .

٥٠٠ عن كل ورقة تبرز إليه مترجمة من لغة إلى أخرى والتصديق عليها .

٦٠٠ رسم تصديق المحاضر وأوراق الكشف والقراري .

١٠٠ عن كل صفحة يصدق عليها من دفاتر التجار والوكالات المالية والتجارية ويحد أدنى لا يقل عن دينارين لأي معاملة .

١ عن كل أمضاء لأجل التصديق على أمضاء الأوراق والمستندات التي لم يصرح بها هذا الجدول .

٥٠٠ عن التصديق على توقيع كاتب العدل لأي معاملة من قبل وزارة العدل .

السيد الأمين العام :

١ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٥٠) تاريخ ١٩٩٥/١٠/١٤ والمضمن مرفقة مجلس النواب على :

مشروع قانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٩٤ مع التعديل .

بسم الله الرحمن الرحيم

الملكمة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٧ / ١٥٠

التاريخ : ١٤ / ١ / ١٩٩٥ م

الموافق :

دولة رئيس مجلس الأعيان الأرفع

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته السابعة عشرة من الدورة العادية الثانية للفترة صباح يوم الأربعاء الموافق ١٩٩٥/١١/١١ ، الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٩٤ ، بعد إجراء التعديل عليه .

أثبت لدولتكم أربعين نسخة من مشروع القانون المذكور لكم بمرحه على محسبكم الكريم لإجراء التعديلات .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

م. سعد خليل السورود

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على إحالة إلى اللجنة القانونية ؟ شكراً لكم .

و هذا هو نص مشروع القانون رقم () لسنة ١٩٩٤ قانون معدل لقانون التقاعد المدني كما أقره مجلس النواب وكذا أمضاء المجلس إلى لجته القانونية ٤ .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٤

قانون معدل لقانون التقاعد المدني

كما أقره مجلس النواب

للاذلة ١ - - يضمن هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٩٤) وقراً مع القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ للشار فيه فيما يلي بالقانون الأساسي وما قرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعدل به اعتباراً من ١٩٩٤/١٢/١ .

كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٥٠) تاريخ ١٩٩٥/١٠/١٤

المادة ٢ - تعديل البند (٣) من الفقرة (ط) من المادة (٥) من القانون الأساسي بإلغاء عبارة (على إرسالية وشانين) الواردة فيه والاستعاضة عنه بعبارة (على ثلاثية وستين) .

المادة ٣ - تعديل المادة (١٨) من القانون الأساسي على الوجه التالي :-

أولاً: إلغاء عبارة (١٨/١) الواردة في البند (٣) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (٣٦٠/١) .

ثانياً: إلغاء عبارة (على إرسالية وشانين) الواردة في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنها بعبارة (على ثلاثية وستين) .

المادة ٤ - تعديل المادة (١٩) من القانون الأساسي بإلغاء عبارة (على إرسالية وشانين) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (على ثلاثية وستين) .

حكم خير

م. سعد هادي السورود

أمين عام مجلس الأمة
رئيس مجلس النواب

السيد الأمين العام :

أ- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٥١) تاريخ ١٩٩٥/١/١٤ والمقتضى موقلة

مجلس النواب على :-

مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٩٤ .

بسم الله الرحمن الرحيم

للملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٧ / ١٥١

التاريخ : ١٩٩٥ / ١ / ١٤ م

دولة رئيس مجلس الأعيان الأقدم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته السابعة عشرة من الدورة العادية الثانية المنعقدة صباح يوم الأربعاء الموافق ١٩٩٥/١/١١ ، بالموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٩٤ ، كما ورد من الحكومة .

أبث لدولتكم أربعين نسخة من مشروع القانون المذكور للتكرم عرضه على مجلسكم الكريم لإجراء المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحرام ،،،،

م. سعد هادي السورود

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : هل توافق المجلس الكريم على امثاله الى اللجنة القانونية ، شكراً لكم .

وهذا هو نص مشروع القانون رقم () لسنة ١٩٩٤ قانون معدل لقانون التقاعد العسكري كما أقره مجلس النواب وكما امثاله المجلس الى لجنة القانونية .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٤

قانون معدل لقانون التقاعد العسكري

كما أقره مجلس النواب

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٩٤) ولغاً مع القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩ للشار اليه فيما يلي بالقانون الأساسي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويحمل من تاريخ ١٩٩٤/١/١٧ .

المادة ٢ - تعديل المادة (٩) من القانون الأساسي على الوجه التالي :-

أولاً: إلغاء عبارة (على إرسالية وشانين) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (على مائتين وشانين) .

حكم خير

م. سعد هادي السورود

رئيس مجلس النواب

أمين عام مجلس الأمة

السيد الأمين العام :

أ- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٧١) تاريخ ١٩٩٥/١/١٦ والمقتضى موقلة مجلس النواب على :

مشروع القانون المعدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي لسنة ١٩٩٤ كما ورد من الحكومة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الملكمة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م / ٢٦ / ١٧١

التاريخ : ١٦ / ١ / ١٩٩٥ م

الوفاق :

دولة رئيس مجلس الأعيان الأعظم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته الثانية عشرة من الدورة العادية الثانية المنعقدة مساء يوم الأحد الموافق ١٩٩٥/١/١٥ الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي لسنة ١٩٩٤ كما ورد من الحكومة .

أبنت لديكم أربعين نسخة من مشروع القانون المذكور للذكر بمرعه على مجلسكم الكريم .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،،

رئيس مجلس النواب

م. سعد حامد السورور

دولة رئيس المجلس : دولة الأستاذ جودت .

السيد جودت السورور : اعتقد يا سيدي أن لهذا المشروع بعداً مالياً وأن تشترك المصلحة من ذلك أجيدي ولذلك أخرج أن يحال على اللجنة من القانونية والمالية لذا رأي مقام الرئاسة الجلبلة ذلك وشكراً .

دولة رئيس المجلس : دولة الأستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران :



رسم هو في الحقيقة أمر مالي قد ترى اللجنة المالية وقع نسبة الرسم أو خفضه ، طبعاً ذلك يعود لديكم والمجلس الورق ولكني اعتقد أن مشاركة اللجنة المالية ضرورية بالموضوع وشكراً .

سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي

الأستاذ سالم مساعدة .

السيد سالم مساعدة :



شكراً دولة الرئيس ، للمشروع الذي امني بتمليق بإداة تتألف من أربع فقرات تتعلق فقط باستيفاء رسوم لا تحتاج إلا إلى اللجنة المالية ليس هناك مشاكل أو تعرض قانونية تستدعي لجنة قانونية بالإضافة إلى اللجنة المالية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : مساعدة الدكتور

كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : الموضوع سيدي الرئيس من اختصاص اللجنة المالية لوحدها أزيد دولة الأستاذ مضر بدران .

دولة رئيس المجلس : الأستاذ جودت

السورور .

شكراً دولة الرئيس ، الصبح نص للادة (١٠) من النظام الداخلي بحسم ملا الموضوع وقد تمجست الفقرة (٢) من للادة المذكورة اختصاصات اللجنة المذكورة والتي تقول :

وظيفتها دراسة مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة بها والقوانين المالية وأي قانون يعلق بزيادة الإيرادات أو النفقات أو اقتطاعها ، وفي أي موضوع يكون له صلة بالموازنة والشؤون المالية .

دولة رئيس المجلس

واضح أنه القانون مدني رسوم تسجيل الأراضي هو قانون يتعلق بزيادة الإيرادات ويصلح بالامور المالية حصراً ولذلك لا داعي الدعوة لفتح أخرى وهي اللجنة القانونية وحصره ، وإحالة الموضوع إلى اللجنة المالية كما هو التطبيق الصحيح والدقيق لنص النظام الداخلي وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ الدكتور كمال الشاهر .

الدكتور كمال الشاهر : سيدي إلى اللجنة المالية الموضوع واضح لا يتعلق باللجنة القانونية .

دولة رئيس المجلس : لذا على يوافق المجلس الكريم على إحالته إلى اللجنة المالية ؟ شكراً لكم .

هـ هذا هو نص مشروع القانون رقم () لسنة ١٩٩٤ قانون مدني لقانون رسوم تسجيل الأراضي كما اقروه مجلس النواب وكما إحاله إلى اللجنة المالية . .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٤
قانون مدني لقانون رسوم تسجيل الأراضي
كما اقروه مجلس النواب

المادة ٩ -

يسمى هذا القانون (قانون مدني لقانون رسوم تسجيل الأراضي لسنة ١٩٩٤) وبغرض مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٨ المشار فيه فيما يلي بالقانون الأساسي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويصلح به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ١٠ -

يعدل جدول رسوم التسجيل المنطبق بالقانون الأساسي على النحو التالي :-
أولاً: وإلغاه نص البند (٣) من الفقرة (ب) من المادة (١) منه والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

٢ - يشترط تطبيق البند (١) من هذه الفقرة أن يكون قد مضى على تسجيل الأرض باسم الشريك المشتري أو موته مدة لا تقل عن (٥) خمس سنوات .

وإلغاه نص المادة (١٠) منه والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

١٠- يستوفى رسم مظهر عقاره خمسة دنانير عن كل قطعة أحيات لجميع القطع المجاورة وتحسين أحياتها وإعادة تقسيمها بين أصحاب تلك القطع بغير إقتطاعهم شريطة أن لا

يتجاوز عدد القطع القائمة عن إعادة التقسيم عدد القطع السابقة ونفس أسماء المالكين السابقين .

ثانياً: بإلغاء عبارة (إلغاء الوفاق) الواردة بجانب المادة (٢٧) منه والاستعاضة عنها بعبارة (إشهاد الوفاق) .

رابعاً: بإضافة للمادة التالية رقم (٢٩) أنه :-

٢٩- ذلك الامكان : يستوفي دينار واحد عن كل مائة فلك الامكان باستثنى عقود الامكان التي يتم الحكم بنكاحها من المحكمة .

حكم خير

ج. سعد هادي السورور

رئيس مجلس النواب

أمين عام مجلس الأمة

السيد الامين العام :

ز- كتاب مدني رئيس مجلس النواب رقم (١٧٢) تاريخ ١٩٩٥/١/١٦ والنقصد موافقة مجلس النواب على :

مشروع القانون المدني لقانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤ مع اجراء التعديل عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٦ / ١٧٢

التاريخ : ١ / ١٦ / ١٩٩٥ م

الموافق :

دولة رئيس مجلس الامكان الاعلى

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته الثانية عشرة من الدورة العادية الثانية للفترة ١٩٩٥/١/١٥ الموافقة على مشروع القانون المدني لقانون تقسيم الأموال غير المنقولة للمملكة لسنة ١٩٩٤ مع اجراء التعديل عليه .

توقيع السيد الامين العام

أبحث لدولكم أربعين نسخة من مشروع القانون المذكور للتكرم بعرضه على مجلسكم الكريم .
وتفضلوا بقول فائق الأحكام

رئيس مجلس النواب

م . سعد هائل السرو

دولة رئيس المجلس : حل بواقع المجلس الكريم على إحاطته إلى اللجنة القانونية ؟ شكرًا لكم .
هذا هو نص مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٤ قانون معدل لقانون تقسيم الأموال غير
المقولة المشتركة كما قرره مجلس النواب وكما أحاط المجلس إلى لجنته القانونية و

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٤

قانون معدل لقانون تقسيم الأموال غير المقولة المشتركة
كما قرره مجلس النواب

المادة ١ -

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تقسيم الأموال غير المقولة المشتركة لسنة
١٩٩٥) ويترأع القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٥٣ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأساسي
ومما طرأ عليه من تعديلات كتقانون واحد ومعدل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية

المادة ٢ -

تعديل المادة (٢) من القانون الأساسي بإزالة الفقرة (٢) منها والاصطاحه عنها بما يلي :-

٢ - لأغراض هذا القانون تحصر الشخص للشركاء في المال غير المنقول أنها قابلة للتقسمة إذا
كانت المفعة المصعودة منها لا تفرقت بالمسعة .

٣ - وإزال الشروع في المال غير المنقول بتقسيمه بين الشركاء إذا كانت الحصص جميعها قابلة
للتقسمة ، وإذا كانت جميعها غير قابلة للتقسمة بوال الشروع فيه يبيمه بحصصه بالمراد
وزوج الثمن بين الشركاء كل بتسبة حصته .

٤ - وإذا كانت بعض الحصص في المال غير المنقول قابلة للتقسمة وبعضها الآخر غير قابلة
للتقسمة ، وإزال الشروع به بتقسيم الحصص القابلة للتقسمة في قطع مسطحة وتخصيص
كل منها لأصحابها من الشركاء ، أما الحصص غير القابلة للتقسمة فبم شأنها ما يلي :-

أ- إذا كانت حصص غير قابلة للتقسمة أو كان مجموع الحصص غير القابلة للتقسمة في حالة
توحيدها غير قابل للتقسمة توضع جميعها في المرد بين الشركاء من أصحاب الحصص
القابلة للتقسمة دون غيرها ، وتوزع كل حصص لن بدفع منهم لشأن آخر لها ، على أن
لا يقل عن الثمن المقدور من قبل المحكمة وتضمن إلى حصته القابلة للتقسمة .

ب- إذا كانت الحصص القابلة للتقسمة لشرك واحد توضع إليه الحصص أو الحصص غير القابلة
للتقسمة بالثمن المقدور من المحكمة على الأقل .

ج- في أي من الحالتين المذكورتين في البندين (أ) و (ب) من هذه الفقرة إذا لم يقدم
الشرك أو أحد الشركاء لشراء الحصص أو الحصص غير القابلة للتقسمة خلال خمسة
عشر يومًا من التاريخ الذي تنبئ المحكمة فيعرض كابل المال غير المنقول للبيع بالمراد
بمعرفة دائرة الإجراء على أن لا يقل بدء المزايدة عن الثمن المقدور من قبل المحكمة .

د- على أنه يجوز لأصحاب الحصص القابلة للتقسمة أو بعضهم الموافقة على ضم جزء من
حصصهم إلى الحصص غير القابلة للتقسمة فتصبح قابلة للتقسمة ، وذلك مقابل الثمن
الذي يخلق عليه الشركاء المنقول أو الثمن المقدور على الأقل إذا لم يتفقوا على الثمن .

هـ- إذا كان مجموع الحصص غير القابلة للتقسمة في حالة توحيدها قابلاً للتقسمة فتخصص
أصحابها من الشركاء إذا رضوا بإبقاء على الشروع ، وإلا فعرض أي منهم على ذلك
توضع هذه الحصص موحدة في المرد بين الشركاء جميعهم على أن لا يقل بدء المزايدة
عن الثمن المقدور من قبل المحكمة .

و- إذا لم يقدم أحد من الشركاء في الحالة المشار إليها في البند (م) من هذه الفقرة خلال
خمس عشر يومًا من التاريخ الذي تنبئ المحكمة لشراء هذه الحصص أو لم يرض
أصحابها بالثمن المقدور موحدة للبيع في المرد بمعرفة دائرة الإجراء على أن لا يقل بدء
المزايدة عن الثمن المقدور من قبل المحكمة .

٥ - إذا تضرر أن يخصص لأي من الشركاء كابل نصيبه عياً عرض يلقط عا نقص من
نصيبه من قبل التسطيف وفقاً لما تقرره المحكمة .

٦ - على الرغم مما ورد في هذا القانون أو أي تشريع آخر وأقرضت ولا الشروع بين الشركاء
يجوز لجلس الإجراء إصدار نظام يتضمن أحكاماً بتقسيم بعض الأراضي غير المنظمة

مجلس الأعيان

شبهة أن يتضمن النظام المناطق التي يجوز فيها تطبيقه والحد الأدنى لمساحة قطع الأراضي المرروزة في كل منطقة .

المادة ٣ -

تعدل المادة (٦) من القانون الأساسي على النحو التالي : -

أولاً : وإضافة البقرة التالية إلى آخر الفقرة (٣) منها : (ويجري التقسيم وفقاً لأحكام قانون ملكية الطوايق والشقق للممول به) .

ثانياً : وإضافة الفقرة (٤) بالنص التالي إليها : -

٤ - تطبق أحكام قانون ملكية الطوايق والشقق للممول به على قسمة الأراضي المقام عليها طوايق وشقق على أنه يجوز بقاء الأرض على الشيوخ بين أصحاب الطوايق والشقق سواء أكانت القسمة رضائية أو قضائية .

المادة ٤ -

ينص نص المادة (٦) من القانون الأساسي ويستأمن عنه بالنص التالي : -

المادة ٩ -

إذا لم يقدم أحد من الشركاء خلال مدة المدة في المادة (٨) من هذا القانون لشراء الحصة المروضة للبيع وأمر الشريك المستعني على البيع أو لم يرض بذلك للمثل المقدر فتطبق أحكام المادة (٦) من هذا القانون حسب مقتضى الحال .

المادة ١٠ -

ينص نص المادة (١٠) من القانون الأساسي ويستأمن عنه بالنص التالي : -

المادة ١٠ -

أ- في جميع الأحوال التي يتم فيها بيع وإعراج المال غير المنقول أو أي حصة فيه إلى غير الشركاء بموجب أحكام هذا القانون فإن كل شريك لم يقدم لشراء حصته يعتبر أنه أسقط حقه في المطالبة بالشفعة أو الرجوعان .

ب- إذا ظهرت أي عمانية في تسليم البطل المباع على الوجه المبين في هذا القانون إلى مشتره بلوم مأمور الإجراء بتخليته وتسليمه .

حكم خير

م . سعد هائل السورور

رئيس مجلس النواب

أمين عام مجلس الأمة

الشيخ صيخان مجيم الماشي :



التي على الفراق معالي الأخ .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على أن يكون دولة الأستاذ عبدالسلام الجهلي عضواً في الشؤون الخارجية ولجنة التربة والتعليم ؟ شكراً لكم سيدي .

والله يحيي أبو سائر ليسهم معنا في هذه اللجان اللجنة القانونية مدعوة لدى انتهاء الجلسة إلى اجتماع في قاعة المدور .

السيد الأمين العام :

٤- أمين مودع وموضوع الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس : ترفع الجلسة إلى مودع آخر .

دولة رئيس المجلس : معالي الأستاذ

عمار خماس .

السيد عمار خماس :



شكراً دولة الرئيس ، الفرح انتداب دولة الأمين الدكتور عبدالسلام الجهلي للجنة الشؤون الخارجية ولجنة التربية والتعليم العالي .

دولة رئيس المجلس : الأستاذ صيخان

الماشي .

- انتهت الجلسة -

رئيس مجلس الأمكان

أحمد الورزي

أمين عام مجلس الأمة

حكم خير

مجلس الأمكان